

تحرك عاجل

اعتقال ثلاثة صحفيين تعسفياً

في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اعتقل أفراد من الشرطة، يرتدون ملابس مدنية، الصحفيين: سلافة مجدي، وحسام السيد، ومحمد صلاح، من أحد المقاهي بالدقي في القاهرة، وصادروا هواتفهم وسيارة سلافة. وأمرت نيابة أمن الدولة، في اليوم التالي، بحبس سلافة ومحمد، إلى حين انتهاء التحقيقات بشأن تهمتين موجهتين إليهما بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية" ونشر أخبار كاذبة، بينما أتهم حسام بـ"العضوية في جماعة إرهابية". وتعدى أفراد قطاع الأمن الوطني على سلافة بالضرب على ذراعها وجانبها اليميني، أثناء احتجازها، حينما رفضت السماح لهم بتفحص هاتفها. وأمرت النيابة بتجديد حبس الثلاثة لمدة 15 يوماً إلى حين انتهاء التحقيقات.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، اعتقل أفراد من الشرطة، يرتدون ملابس مدنية، الصحفيين سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح من أحد المقاهي في الدقي بالقاهرة. وصادروا هواتفهم المحمولة وسيارة سلافة، واقتادوهم إلى قسم شرطة الدقي. كما اعتدى أفراد جهاز الأمن الوطني على سلافة لفظياً وضربوها على ذراعها وجانبها اليميني، بعدما رفضت اطلاعهم على الرمز السري لهاتفها المحمول. واستجوب أفراد الأمن الوطني الثلاثة، خلال التحقيق الأولي، بمكان غير معلوم، بشأن أعمالهم الصحفية

السابقة وأرباب عملهم، وما يحصلون عليه من دخل، وكذلك نشاطهم في الدفاع عن صديقتهم الصحفية والناشطة المعتقلة إسراء عبد الفتاح.

وأمرت نيابة أمن الدولة، في اليوم التالي، بحبس سلافة ومحمد على خلفية تهمة ملفقتين بـ"الانضمام لجماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، بينما اتُهم حسام بـ"العضوية في جماعة إرهابية". ويُحتجز حسام ومحمد في الوقت الراهن بسجن طرة في القاهرة، فيما تُحتجز سلافة بسجن النساء في القناطر بالقلوبية، إلى حين استكمال التحقيقات، التي تُجرى في سياق القضية رقم 488 لعام 2019، المتعلقة باحتجاجات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019.

وتعتبر منظمة العفو الدولية سلافة وحسام ومحمد سجناء رأي، إذ أنهم لم يُعتقلوا سوى لمزاوتهم عملهم كصحفيين، ودفاعهم عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

لذلك، نحث حضرتكم على إطلاق سراح كل من سلافة وحسام ومحمد على الفور دون شرطٍ أو قيد. وندعوكم إلى أن تسمحوا لهم بالاتصال بمحاميتهم وأسرتهم وبالحصول على الرعاية الطبية، وأن توفر لهم الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخيرًا، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج على الفور دون أي شروط عن كل من اعتُقل لممارسته عمله المشروع كصحفي ولإعرابه عن آرائه بسلمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

سلافة مجدي وحسام السيد ومحمد صلاح صحفيون مستقلون يعملون مع مناهذ إعلامية مختلفة. كما أن سلافة وحسام متزوجان ولديهم طفل يبلغ من العمر سبعة أعوام. وترى منظمة العفو الدولية أن اعتقال الثلاثة لم يأت إلا بسبب كتاباتهم ونشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي في الدفاع عن سجناء الرأي وضحايا حقوق الإنسان، من ضمنهم صديقتهم الصحفية والناشطة إسراء عبد الفتاح، والتي اعتُقلت هي الأخرى.

ومنذ وصول الرئيس السيسي إلى سدة الحكم، حجبت السلطات تعسفياً ما لا يقل عن 515 موقعاً إلكترونيًا، وداهمت وأغلقت ثمانية مناهذ إعلامية على الأقل، واعتقلت العشرات من الصحفيين تعسفياً. ولدى منظمة العفو الدولية علم بأن ثمة 37 صحفياً على الأقل قيد الاعتقال، في الوقت الحالي، منذ 2014. وكان من بينهم ما لا يقل عن 20 صحفياً اعتُقلوا وحبسوا لمجرد مزاولتهم مهنتهم، التي تضمنت

العمل الميداني ونشر القصص الإخبارية أو المقابلات الصحفية، وتغطية الاحتجاجات المعارضة للحكومة.

ويأتي اعتقال سلافة وحسام ومحمد في سياق أكبر حملة قمعية ضد الأصوات المعارضة منذ 2014، سُنت بعد اندلاع احتجاجات سبتمبر/أيلول 2019. كما جاء اعتقالهم بعد يومين من مدهمة مقر موقع مدى مصر المستقل، واعتقال أربعة من صحفيي الموقع لفترة وجيزة، قبل الإفراج عنهم في اليوم ذاته. وكانت قد اندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و 21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه؛ حيث جاءت الاحتجاجات على إثر مقاطع فيديو نشرها محمد علي، مقال سابق كان يعمل مع الجيش، على وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. كما وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال قوات الأمن المصرية للمحتجين السلميين على نطاق واسع، وإلقاء القبض على صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء وشخصيات سياسية، في محاولة لإسكات أصوات المنتقدين وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. فوفقًا لما ذكره محامون حقوقيون مصريون، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 4000 شخص على خلفية الاشتباه باشتراكهم أو تأييدهم للاحتجاجات. وأمرت السلطات بحبس 3715 شخصًا على الأقل إلى حين استكمال التحقيقات بشأن تهم تتعلق بالإرهاب، في إطار ما يُعد أكبر تحقيق جنائي يأتي على خلفية احتجاجات، في تاريخ مصر.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 يناير/كانون الثاني 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلافة مجدي (صيغ المؤنث)، وحسام السيد، ومحمد صلاح